نقيب محامي القنيطرة لـ«الوطن»: قانون العقوبات من أشد قوانين العالم بجرائم القتل

الطب الشرعي يسجل ٤٠ ضحية بسبب جرائم القتل و١٣ حالة انتحار في الشهر الأول من العام الحالي

- ٧٢ حالة وفاة بسبب حوادث السير من بينها ١٣ امرأة
- نساء ادعين أنهن اغتصبن للابتزاز المادي

محمد منار حميجو

كشف المدير العام للهيئة العامة للطب الشرعي زاهر حجو أن عدد الضحايا نتيجة جرائم القتل التي وقعت خلال الشهر الماضي بلغت ٤٠ ضحية، لافتاً إلى وقوع ١٣ حالة انتحار منها ١٠ ذكور و٣ نساء.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد حجو أنه تم الشهر الماضي تسجيل ٧٢ حالة وفاة بسبب وقوع حوادث سير منها ٥٩ من الذكور و١٣ من الإناث.

من جهته أكد رئيس فرع نقابة المحامين في القنيطرة بسام قشمر أن قانون العقوبات العام متشدد جداً بالعقوبات الخاصة بجرائم القتل وهي رادعة حتى إنه يعتبر من أشد قوانين العالم في هذا الموضوع، معتبراً أنه لا يحتاج إلى تعديل في هذا الموضوع لأنه لا يمكن وضع عقوبات أشد من ذلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح أن جرائم القتل القصد الناجمة عن المشاجرة من الممكن أن تصل العقوبة فيها إلى ٢٠ سنة وإذا رافقها جرم اغتصاب أو دافع سافل فإن العقوبة تصل إلى الإعدام ولا أسباب مخففة إلا بالإسقاط.

ورأى إلى أن هناك ازدياداً في جرائم القتل، مشدداً على ضرورة ضبط فوضى السلاح باعتبار أن هناك أشخاصاً يسيئون استخدام السلاح، مشيراً إلى أنه كانت هناك مطالبات في المؤتمر العام لنقابة المحامين الأخير بضرورة ضبط السلاح المتفلت بأيدي بعض الأشخاص الذين حصلوا عليه خلال الحرب على سورية.

وفيما يتعلق بالعقوبات الواردة في قانون العقوبات والخاصة بجرائم الاغتصاب أوضح قشمر أن هذه العقوبات تتراوح بين ١٢ و١٨ سنة وفي حال كان المعتدى عليه تحت ١٢ سنة فإن العقوبة من الممكن أن تصل إلى ٢١ سنة.

وتطرق قشمر إلى أنه تم تعديل المواد المتعلقة بجرائم الاغتصاب في حال تزوج الجاني المعتدى عليها، مبيناً أنه قبل التعديل كان الزواج منها سبباً معفى من العقوبة في حين بعد التعديل أصبح سبباً مخففاً في حال رضيت الضحية بذلك ولا تسقط العقوبة عن الجاني وبالتالي أصبح هناك تشدد في العقوبة.

ولفت إلى وجود ثغرة في القانون حول هذه الجرائم وهي أن الشاهد الوحيد في هذه الجريمة هي المعتدى عليها وبالتالي من الممكن أن يكون هناك تبلّ على الشخص المدعى عليه بقصد الابتزاز، موضحاً أن هناك بعض الحالات بأن المرأة تستدرج الرجل وبعد القيام بالفعل فإنها تدعي عليه بأنه اغتصبها لابتزازه مادياً وهناك عصابات تمتهن هذا الموضوع.

وشدد قشمر على ضرورة تعديل وسائل الإثبات لحل هذه الثغرة وألا تكون المعتدى عليها هي الشاهد الوحيد في هذه القضية حتى لا يكون هناك تبلّ من المعتدى عليها بقصد الابتزاز المادي.

٩٠ مطعم وكافتيريا و٤٠ مكتباً سياحياً يعمل بالمحافظة

مديرة السياحة لـ«الوطن»: محاولات لمساعدة المشاريع المتعثرة من خلال منحها قروضاً

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّنت مديرة السياحة بحماة يارا شروتح لـ«الوطن»، أن المديرية أعدت مشروعين لطرحهما في ملتقى الاستثمار السياحي المقبل. وأوضحت أن المشروعين فرصتان استثماريتان واعدتان، لتوافر كل مقومات الاستثمار فيهما، وخصوصاً بعد تعافي قطاع السياحة بالمحافظة.

وعن المشروع الأول قالت شروتح: هو العقار ٩٥ شمال المحورة، ومساحته ٥٤٠٠ م٢، وملكيته تعود لمجلس مدينة حماة، وصفته التنظيمية سياحي. وأضافت: وكل الخدمات الأساسية من بنى تحتية متوافرة فيه، ويمتاز بوقوعه على طريق عام حماة- حلب، ويتوافر كل المواصفات الطبيعية وعناصر الجذب، فهو على نهر العاصي، ويطل على النواعير والبساتين لكونه مرتفعاً قليلاً وملاصقاً للكورنيش الرئيسي، وقريباً من جسر الحديد المؤدي إلى التحويلة الرئيسية حلب- دمشق، ما يعطي سهولة لتنقل مرتاديه.

ولفتت شروتح إلى أن أهمية هذا الموقع تكمن إضافة لما سبق، في قربه من المراكز الرسمية مثل دار المحافظة، ومجلس مدينة حماة، والهاتف والهجرة والجوازات، والسوق الطويل، والمركز الثقافي، والصالة الرياضية.

وأما البرنامج التوظيفي للمشروع، فهو فندق ٣ نجوم وملحقاته وتراسات ومطاعم وألعاب حرة.

وبالنسبة للمشروع الثاني بيّنت شروتح أنه العقار ٣٠٠ برناوي شمال قصر المحافظة، ومساحته ٤٥ دونماً، وملكيته لمجلس مدينة حماة. وأوضحت أن كل الخدمات الأساسية تتوافر فيه، من مياه وكهرباء وصرف صحي لكونه يقع ضمن المخطط التنظيمي للمدينة.

وأشارت شروتح إلى أن المواصفات الطبيعية لهذا الموقع الذي هو أرض مطلة على مدينة حماة والعاصي والنواعير والقلعة والبساتين وجبل زين العابدين، وإطلالة بانورامية ساحرة.

وكشفت شروتح أن مديرية السياحة تتواصل مع مجلس المدينة، والبلديات وأملاك الدولة والآثار، لعرض فرص الاستثمار لديها.

وعن الواقع السياحي اليوم بالمحافظة، بيّنت أن المنشآت السياحية العاملة بالمحافظة نحو ٩٠ منشأة من مطاعم وفنادق وكافتريات، و٤٠ مكتباً سياحياً.

وأوضحت أنه تم التواصل مع المنشآت المتعثرة الواقعة على الطريق العام حماة- حمص، بناء على توجيهات الوزارة، لمعالجة واقعها ومشكلاتها، والتوسط لدى الجهات المعنية لمنحها قروضاً لإعادة تأهيلها إذا كانت نسبة الإنجاز فيها أكثر من ٥٠ بالمئة.

وأما عن نشاط المديرية، فلفتت شروتح إلى أن الضابطة العدلية تنفذ جولات مستمرة على المنشآت السياحية العاملة بالمحافظة، للتأكد من تقديم الخدمات بالشكل المناسب والجودة السياحية، إضافة للرقابة على النظافة العامة والبطاقات الصحية للعاملين فيها، وسلامة المواد الغذائية التي تقدمها لزبائنها.

وفيما يتعلق بالأسعار الجديدة التي حددتها الوزارة مؤخراً، فبيّنت أن أصحاب المنشآت والفعاليات السياحية يتواصلون مع المديرية لتصديق لوائح الأسعار الجديدة، وأنهم ملزمون بعرضها للزبائن بمكان بارز من المنشأة وبقائمة على الطاولة، وفي حال المخالفة يخالفون وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها.

لصوص المدارس يسرقون كوابل الكهرباء

مدير مدرسة: حالات سرقة لا يتم الإبلاغ عنها خشية توقيف المدير!

القنيطرة - خالد خالد

لم تتوقف حالات سرقات المدارس على أرض محافظة القنيطرة خلال الفصل الدراسي الثاني، واستمر اللصوص كالعادة بسرقة كوابل الكهرباء والمنظمات الكهربائية، ووصل عدد السرقات التي تم إبلاغ مكتب المتابعة عنها خمسة على حين لم يتم تحديد عدد السرقات التي تم تسجيلها في ديوان المديرية.

ويبقى اللافت ما ذكره أحد مديري المدارس والذي طلب عدم ذكر اسمه أن هناك عدد من حالات السرقة لا يتم إبلاغ التربية بها أو الجهات المعنية وذلك خشية توقيف المدير، كما حدث مع مدير مدرسة عين النورية التي سُرق منها نحو ٦٠٠ ليتر مازوت حيث تم توقيفه ثلاثة أيام (الخميس- الجمعة- السبت) على ذمة التحقيق، والمثير للدهشة أن المدير دفع قيمة المازوت للخروج من التوقيف!

ويتابع المدير كلامه: كثير من مديري المدارس يفكرون جدياً بترك الإدارة خوفاً من حصول موقف مشابه لزميلهم ويتم توقيفهم، ولذلك نجد عند الكثير من المديرين عدم المبالاة وعدم الاكتراث ليتم إعفاؤهم من مهامهم، علماً أن القنيطرة كمحافظة يغلب عليها النظام القبلي والعشائري والعائلي فبأن البعض كان يتواسط لدى المعنيين لتعيينهم في إدارة المدرسة نوعاً من التكريم له ولعائلته، لكون المدير منصب له مكانته واحترامه.

ويؤكد مدير مكتب مدير التربية محمد المطلق أنه على أرض الواقع فبأن جميع مدارس القنيطرة تعاني غياب الحراس ومن ثم أصبحت عرضة للسرقة وخاصة أن اللصوص يستغلون ساعات التقنين خلال الليل، ليقوموا بسرقة الكوابل والمنظمات.

الأدهى من ذلك أن كوابل الكهرباء للمشتركين في قرى كثيرة أصبحت عرضة للسرقة أيضاً، حيث أكد أحد عمال الطوارئ في شركة كهرباء القنيطرة أنه تم تسجيل ١٥ سرقة لكوابل المشتركين الأسبوع الماضي خلال تقنين الكهرباء بالفترة الواقعة بين الخامسة والسابعة صباحاً، وتم توجيه هؤلاء لتنظيم الضبط اللازم.

وبيّن رئيس دائرة الشؤون الإدارية بتربية القنيطرة علي السمور أن سرقات المدارس لم تتوقف وتم تسجيل عدد من الحالات خلال العطلة النصفية ومع بداية الفصل الثاني، علماً أن عدد حالات السرقة التي وقعت في المدارس الواقعة على أرض المحافظة فقط من دون التجمعات بريف دمشق بلغت ١٥ حالة خلال الفصل الدراسي الأول ومعظم السرقات تتعلق بالأجهزة الكهربائية من منظمات وكوابل وما خف حمله، مضيفاً إن زمن ووقت السرقات قصير جداً ولم تقتصر تلك السرقات على ريف المحافظة بل في مركزها بمدينة البعث وخان أرنبة.

وأوضح السمور أن التربية طلبت تعيين ٣٠٠ مستخدم في مسابقة التنمية الإدارية الحالية ولكن لم يستجاب للطلب، وكان الهدف من تعيين هؤلاء في مدارس المحافظة التي تعاني نقصاً في المستخدمين وتكليف القسم الأكبر منهم في مهام الحراسة وخاصة أن مدارس المحافظة تفتقر إلى الحراس، مطالباً المجتمع المحلي بالتعاون مع التربية في الحفاظ على المدارس وحمايتها من السرقة وخاصة أن المدارس لأبنائهم وضرورة الإبلاغ عن أي حالة مشبوهة، وذلك لاستقرار العملية التعليمية.

ازدياد الإصابات بكورونا في مدارس حمص وتوقعات بدخول موجة خامسة

رئيس دائرة الصحة المدرسية لـ«الوطن»: منحى الإصابات تصاعدي وتسجيل ٥ إلى ٦ إصابات يومياً وإغلاق شعبتين

حمص- نبال إبراهيم

بيّن رئيس دائرة الصحة المدرسية بمديرية التربية في حمص الدكتور غياث عباس لـ«الوطن» أنه مع بداية الفصل الدراسي الثاني بدأ عدد الإصابات بفيروس كورونا بين الطلاب والتلاميذ والكوادر التدريسية والإدارية ضمن مدارس المحافظة بالازدياد يوماً بعد يوم وذلك بعد أن كان منحى الإصابات متسطحاً ومنحدراً باتجاه الانخفاض والانحسار، مؤكداً أن منحى الإصابات حالياً تصاعدي وأنه في حال استمرار هذا المنحى بالازدياد فإنه من المتوقع الدخول في ذروة خامسة وموجة جديدة بعدد الإصابات.

وكشف عباس عن تسجيل ما بين ٥ إلى ٦ إصابات مؤكدة بالفيروس يومياً بشكل وسطي في مدارس المحافظة، مشيراً إلى أن النسبة الكبرى من الإصابات المسجلة تتركز في مدارس المدينة وأن معظم الإصابات بين صفوف المعلمين والمدرسين، وأن جميع أعراض الإصابات التي سجلت حتى تاريخه خفيفة ولم تستدع أي حالة دخول المشفى حتى اللحظة، وإنما تمت متابعة المصابين صحياً في منازلهم بشكل يومي، مؤكداً أنه لم يتم تسجيل أي حالة وفاة بفيروس كورونا في المدارس خلال الفصل الدراسي الثاني والبعد عن التجمعات، وضرورة مراجعة أقرب مركز صحي في حال ظهور أعراض كالترفع الحراري والسعال، وضرورة توجه المواطنين إلى المراكز المخصصة لأخذ اللقاح وخاصةً المعلمين والكوادر الإدارية في المدارس.

وأكد أن جميع الإصابات المسجلة حالياً بين الكوادر التعليمية والإدارية في المدارس هي لأشخاص لم يتلقوا لقاح كوفيد ١٩ في السابق، لافتاً إلى أن إقبال شريحة المعلمين والإداريين على أخذ اللقاح ضد الفيروس ما زال ضعيفاً حتى اللحظة على الرغم من توافره في جميع المراكز الصحية وإجراء الكثير من الجولات الميدانية التي يقوم بها عناصر الدائرة إلى المدارس التي ما زالت تتواصل يومياً للقاء الكوادر التعليمية والإدارية وتشجيعهم على أخذ اللقاح وشرح كل المعلومات والأعراض الجانبية.

ثبت ازدياد عدد الإصابات بين الطلاب فيها، مشيراً إلى أنه لم يتم إغلاق أي مدرسة حتى اللحظة لكون الإصابات المسجلة ليست مركزة في مدرسة معينة دون غيرها، لافتاً إلى أن زيادة عدد الإصابات بالفيروس بشكل يومي، تحتم على الجميع التمتع بالوعي لخطر انتشار الفيروس والالتزام بالشروط الصحية التي تضمن السلامة للجميع وضرورة تقيد جميع المواطنين بكل الإجراءات الاحترازية للوقاية من الفيروس ومنع انتشاره كالمحافظة على ارتداء الكمامات وتحقيق البعد المكاني والبعد عن التجمعات، وضرورة مراجعة المراكز الصحية وإجراء التحاليل اللازمة في حال ظهور أعراض كالترفع الحراري والسعال، وضرورة التقيد بالحجر المنزلي في حال ظهور أعراض كورونا على المصاب.

وأشار عباس إلى أنه تم إغلاق شعبتين صفيتين في إحدى مدارس المدينة بعدما ثبت إصابة ٥ طلاب فيها، وذلك بعد تسجيل ٥ إصابات في المدرسة خلال أسبوع، لافتاً إلى أن الإغلاق يكون لمدة ١٠ أيام.

- معظمهم معلمون وإداريون ممن لم يتلقوا اللقاح

ولفت عباس إلى أن إجمالي عدد المدرسين والإداريين الذين تلقوا لقاح كورونا بلغ ما يقارب ٥ آلاف فقط منذ بدء عمليات التلقيح للكوادر التعليمية حتى تاريخه، مشدداً على ضرورة إقدام جميع المعلمين والإداريين في المدارس على التطعيم لحماية أنفسهم من الإصابة وكسر حلقة انتشار الفيروس، إضافة إلى ضرورة تطبيق البروتوكول الصحي في المدارس، منوهاً بأن عمليات التعقيم للمدارس على امتداد المحافظة تتم بشكل يومي بعد الانتهاء من الدوام الرسمي، وأن المشرفين الصحيين في كل مدرسة يقومون يومياً بمهمة التأكد من وجود مواد التنظيف والكلور في المدرسة وتوافر الصابون والمياه النظيفة في المرافق الصحية والإشراف على تنظيف الصفوف وتعقيمها وتهويتها بشكل جيد.

وبيّن عباس أن دائرة الصحة المدرسية استلمت من مديرية صحة حمص ٥ آلاف عينة اختبار سريع معتمدة من منظمة الصحة العالمية لفحص الكادر التدريسي والإداري والطلاب في المدارس، موضحاً أن هذه العينات تتميز بأنها سريعة النتيجة مقارنة باختبار «بي سي آر» الذي يحتاج لما يقارب ٣ أيام، بحيث يمكننا الحصول على نتيجة الاختبار السريع خلال مدة لا تتجاوز ١٥ إلى ٣٠ دقيقة، وأن هذه العينات متوافرة في مستوصفات الصحة المدرسية البالغ عددها ٥ مستوصفات اثنان منها في المدينة وثلاث منها في الريف.